

- عناصر و/أو منتجات باطون جاهز و/أو مسلح.
- عناصر و/أو منتجات للإنشاءات من فولاذ.
- حديد للأسس والأعمدة بكل قطر (بما في ذلك شبكات فولاذ ملحومة).
- كبلات فولاذ بكل سمك.
- قوالب لغرض البناء (من البلاستيك أو الصفيح المكلفن).
- قوالب صناعية لصب الخرسانة.
- دعامات من مواد مركبة أو من بلاستيك ذات سمك 4 ملم وأكثر.
- مواد و/أو منتجات عزل حراري.
- بلوكات خرسانة، سيليكيت، إيتونج أو ما يشابه ذلك، جبص (بكل سمك كان).
- حجارة و/أو لبنات تليس من حجر طبيعي أو اصطناعي.
- مواد و/أو منتجات لعزل المباني.
- أسفلت ومركباته (بيتومن، إيمولوسيا) حل أو برزم من أي نوع كان.
- عناصر و/أو منتجات أطر فولاذية للمباني.
- عناصر و/أو منتجات للقنوات والصرف من خرسانة جاهزة بقطر 1 متر.
- مباني قابلة للنقل وحاويات.
- مركبات، ما عدا سيارات خصوصية (بما في ذلك مركبات 4x4) وفتات أخرى من المركبات التي يمكن استغلالها للقيام بعمليات إرهابية.
- دعامات أو ألواح خشبية بسمك يزيد عن 2 سم (يمكن استخدامها لدعم "أنفاق الاعتداءات" التي تُحفر من غزة بهدف التسلل إلى داخل حدود إسرائيل)، ما عدا تلك التي تُدمج في منتجات جاهزة. سيتم تحديد إجراءات محددة، على أساس خصوصي، بهدف تمكين نقل دعامات أو ألواح خشبية من هذا النوع لأهداف أخرى في قطاع غزة.

وثيقة رقم 162 :

مبعوث الرباعية الدولية توني بلير يرحب بنشر قائمة السلع الخاضعة للمراقبة من قبل "إسرائيل"¹⁶²

5 تموز/ يوليو 2010

خلال تطرقه إلى قائمة السلع الخاضعة للمراقبة المسموح بإدخالها إلى قطاع غزة والتي نشرتها الحكومة الإسرائيلية قال مبعوث الرباعية الدولية، توني بلير: "إنني أرحب بنشر القائمة من قبل حكومة إسرائيل، وذلك بعد أسبوعين فقط من اتخاذها لقرار تسهيل نقل السلع والبضائع المدنية إلى

قطاع غزة. فهذه القائمة تشكل معلماً هاماً. ومثلما قلت دوماً، إن الاختبار يكمن في التنفيذ. وقد تم تحديد وتعريف قائمة السلع الخاضعة للمراقبة مع مراعاة حماية الاحتياجات الأمنية الشرعية لدولة إسرائيل. هذا وسيتم تشغيل آلية تصادق وتنسق عملية دخول مواد البناء الخاضعة للمراقبة والضرورية لمشاريع مختلفة في قطاع غزة: السلطة الفلسطينية هي من ستقوم بالمصادقة على المشاريع، بيد أنه سيتوجب على المجتمع الدولي، حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية التعاون من أجل ضمان إحراز تقدم ناجح في هذه المشاريع. لقد ازداد عدد المشاريع الرامية إلى تحسين البنى التحتية والمرافق في مجالات الصحة، التعليم، المياه والوقاية الصحية التي تمت المصادقة عليها خلال الأيام الأخيرة، ولا بد من زيادة عدد هذه المشاريع. إضافة إلى ذلك، من المخطط توسيع قدرة استيعاب معبر كيرم شالوم وبصورة ملحوظة في غضون الأسابيع القادمة. كما ستدعو الحاجة إلى إدخال تحسينات إضافية على قدرة استيعاب المعابر مع ازدياد الطلب. وهناك أهمية كبيرة لسد احتياجات الزيادة في الطلب.

”هذه التغييرات هي تغييرات هامة وملحوظة، وبعد تطبيقها سيكون تأثيرها دراماتيكياً على الحياة اليومية لسكان قطاع غزة وعلى القطاع الخاص. حيث أن آلاف السلع التي كان يتعذر دخولها إلى قطاع غزة من خلال القنوات الشرعية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، سيصبح دخولها إلى قطاع غزة من اليوم فصاعداً أمراً روتينياً. هذا التغيير سيشكل ثقلًا مضاداً لاقتصاد الأنفاق الذي كان تحت سيطرة حماس. كما من المهم أن نضمن تمكن عدد أكبر من الأشخاص من الدخول إلى غزة والخروج منها بصورة حرة، وأن يتمكن قطاع الأعمال الشرعي من تصدير منتجاته من قطاع غزة“.

وثيقة رقم 163 :

بيان صادر عن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي أفيخاي مندلبليت حول
تقديم لوائح اتهام ضد من خالف القانون في أحداث عملية الرصاص
المصبوب¹⁶³

6 تموز/ يوليو 2010

قرر النائب العسكري العام، الميجور جنرال أفيخاي مندلبليت، اتخاذ خطوات قانونية في عدد من الحالات بسبب أحداث وقعت أثناء عملية الرصاص المصبوب، بعد أن درس معطيات ونتائج التحقيقات التي أجريت في عدة قنوات تحقيق مختلفة.

قرر النائب العسكري العام تقديم لوائح اتهام ضد عدد من الضباط والجنود في جيش الدفاع بسبب أعمال ارتكبوها أثناء عملية الرصاص المصبوب. في إحدى الحالات، حوكم ضابط من جيش الدفاع برتبة ليفتنانت كولونيل بإجراء انضباطي بسبب انحرافه عن تعليمات الجيش التي تحظر استخدام المدنيين من أجل القيام بنشاط عملياتي. في الحالة الثانية، قدم النائب العسكري العام لائحة اتهام ضد جندي برتبة رقيب أول لارتكابه مخالفة القتل غير المتعمد. وفي الحالة الثالثة، أمر النائب العسكري العام بالشروع في تحقيق جنائي بعد أن فحص معطيات لجنة تقصي الحقائق التي درست الظروف على أرض الواقع بغية استيضاح ظروف حادث معين. في الحالة الرابعة، تم اتخاذ خطوات انضباطية ضد ضابط في جيش الدفاع برتبة كابتن على إخفاقه بممارسة التفكير المهني عند مصادفته على مهاجمة ناشطين إرهابيين.

